يوم في حياة عامل تنظيف

الأيام متشابهة والأمل في السراب

بغداد / المدى

فيصل جبر (٤٢ سنة) أعزب ويسكن منطقة الأورفلي في العاصمة بغداد، يقول يبدأ يومي في العمل بالذهاب إلى منطقة العلوية القريبة من ساحة الاندلس لأعمل في مجال التنظيف لدى الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر.

ولا أخفي القول بأنني مكره على هذا العمل غير اللائق بشخص مثلي حائز على شهادة الدراسة الإعدادية ويتطلع إلى الزواج وتكوين أسرة له مثل بقية الناس. ولكن بعد أن أوصدت جميع أبواب الوظائف بوجهي وجدت نفسي مضطراً للعمل بعقد مع هذه الشركة لمدة سنة واحدة أتقاضى فيه راتباً شهرياً مقداره (١٠٠) مئة ألف دينار لا غير. والآن خفض راتبي إلى مبلغ ٦٠ ستين ألفاً. لأن العقد المبرم بيني وبين الشركة قد انتهى ويجب علي تجديده لاتقاضى الراتب الأول عقدت الأمل على أن أعمل في هذا المجال لعلي أجد فرصة للتوظيف على الملاك الدائم ولكن ذلك لم يحصل برغم مرور سنة كاملة.

وفي نيتي ترك العمل من خلال عدم تجديد العقد. عملي اليومي في هذا المجال لا يتعدى تنظيف مكان الكراج المخصص لسيارات الشركة وهو عمل أقوم به يومياً ولا يستغرق مني أكثر من ساعة أو ساعتين خلال اليوم اما بقية الوقت فأقضيه بالتسكع هنا وهناك إلى حين انتهاء الدوام الرسمي. عمل ممل وغير مجد ولم يحصل ما كنت أحلم به. لقد أمضيت أكثر من عشر سنوات في الخدمة العسكرية وبعد تسريحي من الجيش عانيت الكثير من البطالة والملل اليومي الذي كنت أشعر به.

في الوقت الحاضر أعيش مع اشقائي في بيت واحد لا يتسع لنا جميعاً. طعامي اليومي أقوم بإعداده بنفسي وكذلك غسل ملابسي الإحباط من الحياة واليأس يلازمانني. كنا نعتقد بأن إزالة نظام صدام يمكن أن يفتح لنا الأبواب مشرعة ويهيئ لنا فرص العمل التي يمكن من خلالها أن نعوض ما فاتنا من فرص لكن الحرمان والفاقة والعوز لم يبارحننا. التفكير بالزواج وبناء بيت مستقل حلم بعيد التحقق بالنسبة لي ولكثيرين غيري. يوم في حياتي ليس تعبيراً مناسباً كما اعتقد فيومي متشابه منذ عشرات السنين المعاناة نفسها والأمل بقي أملاً. أعود لغرفتي في حوالي الساعة الخامسة عصراً ولا أبرحها. كنت استعين بالنوم أيام الشتاء لأقضي يومي لكنه الآن أصبح متعذراً علي نتيجة انقطاع التيار الكهربائي يمر اليوم مثل اليوم الذي سبقه وهكذا تترى أيام عامل التنظيف مثلي.

في صلب الموضوع

تاكسي المحكمة

مسكين من يسوقه قدره إلى ساحات المحاكم حالياً – مدعياً أو مدعى عليه! لا فرق بينهما في المعاناة، فالاثنان يقعان تحت طائلة القانون وفي قبضة القضاء حتى يقول فيهما كلمته. معاناة جسدية –ساعات طويلة ومميتة من الانتظار والوقوف على الأقدام فلا مكان للجلوس، ولا قدرة على الابتعاد عن البناية خشية المنادة عليك فجأة. معاناة نفسية – دوامات من الأفكار ثقيلة الوطأة: ماذا سيسألني القاضي؟ بم سأجيب؟ كيف سأستعرض قضيتي؟ كيف السبيل لكسب تعاطف القاضي؟ ولا تنقطع سلسلة التساؤلات المتوترة مادمت بالانتظار، بل وتدخل عليها سلسلة من نوع آخر من التساؤلات: أين المحامي؟ للتو كان بجانبي، اين اختفى؟ ماذا لو نادى القاضي بقضيتي وهو غير موجود؟ أو إن يكون الموعد مع السيد المحامي في ساحة المحكمة عند التاسعة صباحاً وهاقد بلغت الساعة الحادية عشرة ولم يصل المحامي؟ ما العمل؟ أية أفكار وأية انفعالات وأي قلق محض! سهل الله الأمور وسارت الجلسة وتمت المرافعة وفق القواعد والأصول القانونية. وعلى طريقة "هزي تمر يا نخلة!" تقرر تأجيل المحاكمة إلى موعد قادم على ان يتم خلال ذلك الاستفسار عن الموضوعة كذا من الجهة الرسمية الفلانية. كيف ستخلص كتاب الاستفسار المطلوب.؟ هذا تابع لشطارة المراجع وحذاقة لسان وخفة يده!

د. محمد يونس

وعلى طريقة "هزي تمر يا نخلة!" تقرر تأجيل المحاكمة إلى موعد قادم على ان يتم خلال ذلك الاستفسار عن الموضوعة كذا من الجهة الرسمية الفلانية.

انجز الكتاب وتم التوقيع ووضع عليه رقم الصادرة، ولكن لا تفرح! فمعظم الكتب الصادرة عن المحاكم إلى الجهات لا تعطى بيد المراجع صاحب القضية، رغم كونه صاحب المصلحة في سرعة إيصالها وإنجازها، بل تسلم إلى المعتمد. والمعتمد لا ينتقل إلا بالتاكسي الذي أجرته خمسة آلاف ديناراً نقداً وعداً. المسألة متروكة لك وأنت حر! إن كنت تريد سرعة الجواب فادفع الأجرة المطلوبة وإلا فسينقل كتابك على ظهر سلحفاة وسيغيب في مجاهل ولن يظهر إلا بحلول المعجزة! ستضطر إلى الدفع وأنت الممنون المتمسكن المتوسل. وعندما تحرك عينيك يمنة ويسرة وأنت في حضرة المعتمد ستجد عنده عدداً كبيراً من الكتب وقد دفع عنها العدد الكبير من أجور التاكسي. ولو تابعت السيد المعتمد عن بعد لرأيته ينقل كل تلك الكتب –بأمانة –بدون أي تاكسي: على ظهر دراجة هوائية أو سيراً على الأقدام بتمهل أو بباصات النقل العام في أفضل الأحوال. قد يلجأ البعض من الذين يصعب عليهم دفع أجرة التاكسي المؤمل إلى القاضي لإيجاد الحل، لكنهم سيجدون أن سيادة القاضي بلا حول ولا قوة أمام هذه المشكلة. وتظل أنت حائراً: "تريد أرنب خذ أرنب، تريد غزال خذ أرنب"! وكان الله في عون المساكين!

هجّروه ..ومديرية السفر لا تمنحه جواز سفر!

إني المواطن خزعل علي عبد الحسين من العوائل المهجرة راجعت دائرة الجوازات في بغداد من أجل الحصول على جواز سفر لكنهم امتنعوا عن إصداره لي متذرعين بأن إصدار الجواز لا يتم إلا من المنطقة التي كان يسكنها المواطن بدلالة هوية الأحوال المدنية والبطاقة التموينية وبطاقة السكن ولا أعلم كيف يمكنني الحصول على جواز السفر الذي أشد الحاجة الماسة إليه ولا استطيع مراجعة دائرة الجوازات في المنطقة التي كنت أسكن فيها من قبل بسبب الإرهابيين الذين أجبرونا على مغادرة منازلنا والهجرة منها. لذلك أناشد مديرية السفر والجنسية ان تجد لنا حلاً.

مواطن يستغيث فهل من مجيب؟

إني المواطن فرحان اسد حسين، موظف في محطة تعبئة غاز النهضة الرابعة، العائدة لوزارة النفط. بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨، وأثناء انفجار عبوة ناسفة في الوزيرية، أصبت بجروح خطرة، وكاد الأطباء يبترون ساقي، فالتجأت إلى مستشفى النجاة الأهلي، وأجريت عملية جراحية، وجمعت مبلغها من أصدقائي ومعارفي.

لم تنجح العملية، ومازلت طريح الفراش، أتنقل من مستشفى لآخر، وأعاني من تهشم في إحدى كتفي، وكسر في الكتف الثانية، وجروح بليغة في ساقي الأخرى.

لا أدري ماذا أفعل، لا امتلك ثمن العلاج والعمليات والتنقل من مستشفى لآخر، وحالتي تسوء من يوم لآخر، في ظرف كالذي نعيش فيه. لذا أرجو من المسؤولين في الدولة أن يمدوا يد العون لي، لإنقاذي من وضعي.

المواطن
فرحان اسد حسين
محطة تعبئة غاز النهضة الرابعة

أهالي الحي العسكري في النجف يناشدون

لفيف من أهالي الحي العسكري في مدينة النجف بعثوا برسالة يطالبون فيها الجهات المختصة بالعناية بهذا الحي المهمل الذي مرت عشرات السنين على إنشائه دون أن يبلط فيه شارع واحد وان معاناة السكان في ازدياد مستمر نتيجة تجمع مياه المجاري التي شكلت مستنقعات جعلت من الصعب المرور في هذه الشوارع.

عنهم
عبد الحسين فرج
النجف / الحي العسكري

استشارات قانونية

يجيب عليها المحامي الدكتور محمد عباس السامرائي

غياب الشركاء

❖المواطن صلاح محسن عبود من مدينة بغداد بعث برسالة يستفسر فيها عن حق إقامة دعوى لدى هيئة دعاوى الملكية العراقية من قبل أحد الشركاء في عقار واحد نيابة عنهم وذلك لوجودهم خارج العراق.

– إن كل شريك في الملك الشائع أجنبي عن حصة شريكه ولا يعتبر نائباً عنه بدون نيابة أو وكالة قانونية وأن الفقرة (ب) من المادة (٢٧) من الملحق (ب) من قانون الهيئة تتعلق بالشريك الغائب الذي يتعذر تبليغه والتي أوجبت أن يقدم الشريك أو الشركاء بينة على الغياب.

غرق المسابح

❖المواطن حامد عبد السادة من بغداد بعث برسالة يستفسر فيها إن كان له الحق في إقامة دعوى قضائية على إدارة المسبح الذي غرق فيه ولده.

– نعم يحق له ذلك إذا انعدمت العناية في المسبح ولم توضع مؤشرات على مستوى عمق ماء المسبح وتقصير الإدارة في عملية إنقاذ الغريق لذا فإنها تكون مسؤولة عن التعويض.

❖المواطنة أم أحمد من مدينة البصرة بعثت برسالة تستفسر فيها عن إمكانية الحصول على راتب تقاعدي لزوجها الذي أعدمه النظام المباد والذي اعتبر مستقيلاً من الوظيفة قبل إعدامه لانقطاعه عن وظيفته بسبب احتجازه في السجن.

– الفقرة (٨) من المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني تقضي بأن لا يمنع عزل الموظف أو فصله أو تركه الخدمة لأي سبب عدا الاستقالة في استحقاق الحقوق التقاعدية. وبما أن الزوج المتوفى اعتبر مستقيلاً لانقطاعه عن العمل بسبب التوقيف مما يعني أنه أجبر على ترك الوظيفة لظروف خارجة عن إرادته وفي هذه الحالة لا يصح أن يعتبر مستقيلاً وبإمكان المستفسرة إقامة دعوى قضائية لاسترداد حقوق الزوج التقاعدية قانونا.

دعوة لرقابة أعمال إكساء الشوارع

المواطن فرحان جبار البيضاني من مدينة الصدر بعث برسالة ينتقد فيها الأعمال المنفذة في تبليط الشوارع في مدينة الصدر وبقية المناطق ويقول أن عملية إكساء شارع السدة شرقي مدينة الصدر بالاسفلت لم يمر عليها أكثر من سنة واحدة والحال إن الشارع عاد إلى ما كان عليه في السابق من كثرة الحفر والمطبات إذ تبين أن عملية الإكساء لم تكن مطابقة للمواصفات وسرعان ما كان تحولت أجزاء طبقة الأسفلت إلى حصى ورمل تذروه الرياح وعادت الأمور في الشارع إلى ما كانت عليه ويبدو أن الجهات المسؤولة لم تقم بمراقبة الشركة المقاولة خلال عملية التنفيذ وتركتها تمارس الغش وتقبض المال –لذلك ندعو أمانة بغداد والدوائر البلدية التابعة لها الى ضرورة المراقبة للأعمال المنفذة على الأقل فيما سينفذ من أعمال.

بلدية مدينة الشعلة جهود تحتاج الى متابعة

تبذل بلدية مدينة الشعلة جهوداً حثيثة لتطوير المدينة وأظهارها بالمظهر اللائق من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

تجسد ذلك في العديد من الساحات التي حولت الى متنزهات بعد زراعتها بشتى انواع الشتلات، حيث كانت قبل ذلك مكاناً لتجميع النفايات والازبال التي تبعث بالروائح الكريهة. دائرة بلدية مدينة الشعلة مطالبة الآن بالمضي قدماً في سبيل تطوير المدينة ومتابعة ما انجزت من خدمات خاصة في اعمال سقي المزروعات والتنسيق مع لجنة الاعمار والتطوير في سبيل انعاش الجانب الاجتماعي والاقتصادي وكذلك رفع التجاوزات من على اراضي الدولة.

المواطن
باسل جبر
مدينة الشعلة

ردود وإجابات

م/تعقيب

تعقيباً وجواباً على الخبر الصحفي المنشور بعدد جريدتكم الغراء (٦٣٢) الصادر يوم ٢٠٠٦/٣/٣٠ تحت عنوان (اقتراح الى وزارة التجارة).. تود وزارة التجارة توضيح الأتي بشان الموضوع:-

"أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تقوم بالإعلان، وبشكل منتظم، قبل بداية كل شهر عن كميات واسعار البطاقة التموينية للشهر القادم وذلك من خلال وسائل وقنوات الاعلام المقروءة والمسموعة.. ويتم تجهيز وكلاء المواد الغذائية على ضوء المتوفر في المخازن، وتبقى المواد التي لا تتوفر بذمة الشركة لحين توفرها وتجهيزها للعوائل بالكامل.. راجين نشر هذا الرد والتعقيب التوضيحي في نفس الصفحة للجريدة وذلك عملاً بمبدأ حرية النشر.. مع التقدير.

وزارة التجارة

الى/ جريدة المدى

م/ شكر وتقدير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في الوقت الذي نثمن فيه اسهامكم الفعال في متابعة نشاطات الوزارة والاهتمام بنشر الاخبار المتعلقة بالتجاوزات الحاصلة على المواقع الاثرية وسرقة الاثار وكذلك تسليط الضوء على واقع السياحة في العراق فأنه لا يسعنا الا ان نقدم لكم شكرنا وتقديرنا بصفتكم مؤسسة صحفية محايدة ذات نهج وطني واضح نتمنى لكم التوفيق واستمرار التطور.

ونود ان نقدم شكرنا وتقديرنا من خلالكم الى الكاتب السيد مكي محمد ردام عن مقالته التي نشرت في جريدتكم في العدد ٥٨٧ في ٢٦٦/١/٢٥ بعنوان (القطاع السياحي في بابل صرخة لجذب الاستثمار).

وزارة الدولة للسياحة والاثار

م/تصحيح خبر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نشرت جريدتكم في عددها ٦٢٠ في ٢٠٠٦/٣/١٣ خبراً تحت عنوان (الهاشمي يؤكد على اعادة جميع القطع الاثارية المسروقة).

وفي متن الخبر وردت عبارة استعادة جميع القطع الاثرية وشتان بين التأكيد على وجوب استعادة جميع القطع الاثرية من خلال الاتصال بسفاراتنا وملحقياتنا في الخارج وبين خبر اعادتها راجين نشر التصحيح شاكرين تعاونكم مع التقدير.

عامل محسن فنجان
ع/وزير الدولة لشؤون السياحة والاثار

م/ تحقيق صحفي

اشارة الى كتاب شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية حول ما نشرته صحيفتكم في ملحق عددها ذي الرقم ٤٦٧ ليوم السبت ٢٠٠٦/٤/١٩ نود بيان الاتي:

١- ان عنوان التحقيق لا يمثل واقع الحال في الشركة حيث ان انتاج المحولات يسير بشكل تصاعدي وان الشركة هي من الشركات المميزة في وزارة الصناعة والمعادن في حين ان العنوان كان (تدهور الإنتاج في شركة ديالى).

٢- ورد في التحقيق أن الكلفة اللازمة لاعمار معامل المحولات تبلغ (٢٧) مليون دولار في حين ان المبلغ المثبت في تقرير الشركة والذي تمت مناقشته في الندوة التي اقيمت في محافظة ديالى كان (٢٢٦٢٦٠٠٠) دولار.

٣- ان الصورة المنشورة مع التقرير ليست ذات صلة بنشاط الشركة وانما هي مأخوذة لمشهد عام.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً .. مع التقدير

حنان جاسم حمودي
مسؤولة الاعلام / وزارة الصناعة

عدسة الخامسة

العقاب كان اسرع

الصور لمخرب تسلق عمود كهربائي في منطقة الدير في البصرة